

أمينات شونا: السؤال الصحيح هو ما الذي ليس على المحك. جزر المالديف أحد أكثر البلدان انخفاضا في العالم، وبالنسبة لنا يمثل تغير المناخ تهديدا وجوديا. فلا توجد أرض أكثر ارتفاعا يمكننا اللجوء إليها. فليس هناك حقا سوانا والجزر والبحر. فثمانون في المائة من جزرنا ترتفع أقل من متر فوق مستوى سطح البحر. وأكثر من ٩٠٪ من الجزر يُبلّغ بحدوث فيضانات سنويا، و٩٧٪ منها يُبلّغ بتآكل الخط الساحلي، ويعاني ٦٤٪ منها من التعرية الشديدة. وخمسون في المائة من جميع المباني السكنية لدينا تقع في حدود ١٠٠ متر فقط من الخط الساحلي. لذا، فإن معظم الناس لا يستطيعون الصمود أمام فيضانات المد والجزر، ناهيك عن أمواج التسونامي. في حقيقة الأمر، كل شيء على المحك.

التمويل والتنمية: ما التدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة آثار تغير المناخ؟

أمينات شونا: تمتلك جميع الجزر المأهولة في جزر المالديف تقريبا، والبالغ عددها ١٨٧، بنية تحتية تحميها من أمواج المد والجزر وتآكل الشواطئ—وهي حلول هندسية صلبة تم تطويرها على مدى ٢٠-٢٥ عاما. وجميع الجزر بها ميناء وحماية للخط الساحلي—ومعظمها لديه تدابير لمنع التعرية. ومن الواضح أن الحاجز الأول للحماية هو الشعاب المرجانية. فقد كان تعزيز صلابة الشعاب المرجانية والحفاظ على سلامتها حقا في طبيعة السياسات الحكومية.

ومع ذلك، فإن المنهج الذي اتبعته حكومتنا هو منهج شامل، إذ نؤمن أن بناء صلابة المجتمع بأكمله أمر ضروري. وتغيير كيفية إدارتنا للنفايات وتوليد الطاقة أمر بالغ الأهمية من حيث التكيف. فقد بدأنا في انتهاج سياسة صافي الانبعاثات الصفري لتحويل اقتصادنا من العمل بالديزل إلى العمل أساسا بأشعة الشمس، وهي متاحة بوفرة لدينا. كما بدأنا بالفعل في تنفيذ الإلغاء التدريجي للبلاستيك المستخدم لمرة واحدة بحلول عام ٢٠٢٣. ويمكننا تحسين سلوكنا ووقف حرق القمامة في الهواء الطلق على الجزر. ونعكف حاليا على مشروعين رئيسيين لإدارة النفايات بالتعاون مع بنك التنمية الآسيوي وشركاء التنمية الآخرين ومشروع آخر مع البنك الدولي لبناء مراكز عالمية المستوى لإدارة النفايات. وتهدف حكومتنا إلى حماية ٢٠٪ من موارد المحيطات لدينا بحلول عام ٢٠٣٠—حتى تتمكن بشكل أفضل من حماية الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف وغيرها من المناطق المهمة بيولوجيا. لذا، فإننا نفكر في الأمر على أنه منهج شامل للغاية وليس مجرد حلول هندسية صلبة.

التمويل والتنمية: ما الدور الذي يمكن أن تلعبه دولة جزرية صغيرة مثل جزر المالديف في الجهد



الصورة: مهادة من مكتب رئيس جزر المالديف

لا وجود لأراضٍ مرتفعة

بالنسبة لأمينات شونا، وزيرة البيئة في جزر المالديف، فإن محاربة التغير المناخي معركة وجودية

جزر المالديف بلد يحيا ويموت في أحضان المحيط

الذي يطوق جزره البالغ عددها ١٢٠٠ جزيرة. فقد قامت الدولة ببناء اقتصاد قائم على جذب السياح إلى مياهها الزرقاء الصافية. لكن تلك المياه نفسها، التي ترتفع بسبب تغير المناخ، تشكل أيضا تهديدا مستمرا لسكانها.

أمينات شونا، وزيرة البيئة وتغير المناخ والتكنولوجيا في البلاد، تعمل على منهج شامل لمساعدة مجتمعات الجزر على التكيف مع ويلات تغير المناخ، ومحاولة إظهار أنه حتى الدول الجزرية الصغيرة يمكنها المساهمة في الحد من غازات الاحتباس الحراري.

في هذه المقابلة مع آدم بيسودي، من فريق العمل في مجلة التمويل والتنمية، تناقش شونا كيف لبلد يقف في الخطوط الأمامية لتغير المناخ أن يتكيف ويبقى على قيد الحياة.

التمويل والتنمية: ما الذي على المحك بالنسبة لجزر المالديف عندما يتعلق الأمر بتغير المناخ؟

بالفعل من نقص الموارد المناسبة لإدارة النفايات، ترتب على ذلك تفاقم مشكلة بيئية على المستوى الوطني. وعلى الفور فإن الكثير من الأموال التي خصصتها لنا المنظمات متعددة الأطراف وشركاؤنا في التنمية لمعالجة تغير المناخ والقضايا البيئية أعيد توجيهه لتوفير إمدادات الرعاية الطبية العاجلة. وعلى الرغم من أننا جميعا نريد إعادة البناء بشكل أفضل، فإن الأمر يمثل تحديا بسبب إعادة تخصيص الموارد.

التمويل والتنمية: ما هي أفضل طريقة لمساعدة البلدان الصغيرة على تمويل تدابير تغير المناخ؟

أمينات شونا: من المهم للبلدان التي تقف على خط المواجهة أن تتمتع بقدرة أسهل للوصول إلى الأدوات المالية والأموال. لدينا عدد قليل جدا من المشاريع التي تعمل تحت مظلة صناديق المناخ العالمي نظرا لصعوبة الوصول إلى هذه الأموال جراء البيروقراطية في إعداد المشاريع المؤهلة. فعندما كنت سابقا في الحكومة، كنا نحاول أن نبرر لإحدى المنظمات متعددة الأطراف أن هناك حاجة ماسة لميناء في جزيرة ما لمنع التعرية وتلافي الفيضانات الساحلية وحماية الجزيرة من أمواج المد والجزر. وسألنا عما إذا كان المرفأ عبارة عن بنية تحتية اقتصادية وكيف يمكننا إثبات أن التعرية نتجت عن تغير المناخ. في بلدان مثل جزر المالديف، ليس لدينا منظمات قائمة على البحوث لديها بيانات تعود إلى ٢٠ أو ٣٠ عاما لبيان أن هذه الجزيرة بالتحديد تتآكل بسبب تغير المناخ.

ليس لدينا وقت للانتظار حتى يمر المشروع بمراحل مختلفة والحصول على موافقات مختلفة من مجالس الإدارة. إذا فعلنا ذلك، فلن يتبقى أي جزر! فالزيد من إمكانية الوصول المباشر إلى صناديق المناخ العالمية سيساعدنا حقا في معالجة القضايا الملحة.

التمويل والتنمية: ما الذي يلهمك بشكل يومي لتشكيل السياسات التي ستساعد بلدك؟

أمينات شونا: نظرا لأن جزر المالديف بلد صغير، فإن التغيير ممكن حقا. وما يدفعني لمواصلة العمل هو رؤية مجتمعاتنا الجزرية تعيش بسلام مع الطبيعة وشواطئها وشعابها المرجانية. نحن نعتمد بشدة على مصايد الأسماك والسياحة؛ ولا خيار أماننا سوى حماية جمال هذا البلد والحفاظ عليه.

عندما كنت أعيش في الولايات المتحدة، زرت عددا قليلا من المتنزهات الوطنية، واستطعت رؤية ما يمكن أن تفعله المحافظة على البيئة وحمايتها لبلد ما من حيث السياحة. ما تمكنت الولايات المتحدة من القيام به في متنزهاتها الوطنية، يمكننا أيضا القيام به هنا في جزر المالديف. **FD**

أجريت تعديلات تحريرية على نص هذه المقابلة لمراعاة الوضوح والطول المناسب.



منظر جوي لماليه، عاصمة جزر المالديف

الصورة: ISTOCK / MARINK

العالمي لتقليل الانبعاثات والحيلولة دون زيادة الاحترار العالمي؟

أمينات شونا: أمس فقط احتقلنا بوصول جزر المالديف إلى هدف التخلص التدريجي من مركبات الكلوروفلوروكربون قبل ١٠ سنوات من الموعد النهائي المنصوص عليه في بروتوكول مونتريال. نعم، نحن بلد صغير للغاية وغازات الدفيئة لدينا لا تذكر، وكذلك مساهمتنا في تغير المناخ، لكننا نريد أن نبين أنه إذا كانت جزر المالديف تستطيع فعل ذلك، فلماذا لا يستطيع باقي العالم؟ لسنا هنا لنروي قصة أننا مجرد ضحايا، فنحن أيضا على استعداد أن نكون قدوة يُحتذى بها.

التمويل والتنمية: عندما يتعلق الأمر بتمويل تدابير التكيف، كيف أعاققت الجائحة الجهود؟

أمينات شونا: يرتبط ٢٨٪ من إجمالي الناتج المحلي لدينا بشكل مباشر بصناعة السياحة. ويأتي ٦٠٪ من عائداتنا من العملات الأجنبية من السياحة. لقد أوقفت الجائحة حقا مصدر الدخل لأكثر من ٣٠ ألف شخص يعملون بشكل مباشر في قطاع السياحة والعديد من الآخرين المستفيدين بشكل غير مباشر من صناعة السياحة. ويمثل الصيد ثاني أكبر نشاط اقتصادي، وخلال الجائحة لم يكن لدينا أي وسيلة للتصدير. حقا لم يكن لدينا أي أموال. وفي الوقت ذاته، كان علينا أن ننفق الكثير على الرعاية الصحية.

فما خصصناه من أموال في أي عام آخر لأمر مثل توفير المياه للجزر خلال فترة الجفاف والمواقف العاجلة المتعلقة بالتعرية وبعض تدابير التكيف تم تخصيصه بالكامل للرعاية الصحية والإغاثة الاقتصادية العاجلة والتحفيز. وأدت القيود المفروضة على الحركة وعمليات الإغلاق إلى قدر كبير من الهدر أيضا. ففي بلد يعاني